



الرقم الدولي : ISSN: 2075-7220

الرقم الدولي العالمي : ISSN: 2313-0377

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية



مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

Print ISSN : 2075-7220

Online ISSN : 2313-0377



Al-Mouhaqiq Al-Hilly Journal For Legal and Political Science



Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University

هيئة تحرير المجلة

ت	الاسماء	الصفة	مكان العمل	الاختصاص العام	الاختصاص الدقيق
1	أ.د. فراس كريم شيعان	رئيس هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
2	م.د. هند فائز احمد	مدير هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
3	أ.د. اسراء محمد علي سالم	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
4	أ.د. اسماعيل صبعصاع غيدان	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون اداري
5	أ.د. حسون عبيد هجيج	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
6	أ.د. ضمير حسين ناصر	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
7	أ.د. وسن قاسم غني	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
8	أ.د. ذكرى محمد حسين	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون تجاري
9	أ.د. صادق محمد علي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
10	أ.د. اسماعيل نعمة عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
11	أ.م.د محمد جعفر هادي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
12	أ.م.د. رفاه كريم كربل	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
13	أ.م.د. قحطان عدنان عزيز	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دولي
14	أ.م.د. ماهر محسن عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
15	أ.م.د. ارکان عباس حمزة	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دستوري
16	أ.د. مروان محمد محروس	عضواً	كلية الحقوق/جامعة البحرين	قانون	—
17	أ.د. مزهر جعفر عبد جاسم	عضواً	اكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة / عمان	قانون عام	قانون جنائي
18	أ.د. سهيل حدادين	عضواً	الجامعة الاردنية	قانون	—
19	أ.د. فتحي توفيق عبد الرحمن	عضواً	كلية القانون/جامعة البتراء	قانون	—
20	أ.م.د. منى محمد عباس عبود	مدقق اللغة الانجليزية	كلية التربية الاساسية / جامعة بابل	اللغة الانجليزية	—
21	م.د. احمد سالم عبيد	مدقق اللغة العربية	كلية القانون / جامعة بابل	اللغة العربية	—

٢	اسم الباحث	عنوان البحث	عدد الصفحات
1	أ.د هادي حسين الكعبي نمير حساب نور	أحكام فاعلية الغلط الشائع في الأوضاع الظاهرة (دراسة مقارنة)	1 - 37
2	أ.د حسون عبيد هجيج نور حسين عبد زيد	الركن الخاص لجريمة التعامل بالمواد والاشعاعات المؤينة بدون اجازة (دراسة مقارنة)	38 - 60
3	أ.د حسون عبيد هجيج نور حسين عبد زيد	مفهوم جريمة التعامل بالمواد والاشعاعات المؤينة بدون اجازة (دراسة مقارنة)	61 - 92
4	أ.د حسون عبيد هجيج أحمد هاشم صريم	مفهوم جريمة صنع الادوية بدون اجازة (دراسة مقارنة)	93 - 118
5	أ.د حسون عبيد هجيج أحمد هاشم صريم	الاركان الخاصة لجريمة صنع الادوية بدون اجازة (دراسة مقارنة)	119 - 142
6	أ.د فراس كريم شيعان نور شكر محمود	شروط صحة تحديد النظام الاجرائي في التحكيم الدولي وآلياته (دراسة مقارنة)	143 - 183
7	أ.د صادق محمد علي دلال علي خضير	ماهية النفاذ الالكتروني للقرار الإداري (دراسة مقارنة)	184 - 211
8	أ.د محمد اسماعيل ابراهيم سجى مهدي حبيب	مفهوم جريمة استيراد أو تصدير المصادر الوراثية الحيوانية بدون ترخيص	212 - 235
9	أ.د اسماعيل نعمة عبود سارة فخري مهدي	جريمة تهريب الاموال الخاصة خارج العراق لغرض الاستثمار	236 - 264
10	أ.د منى عبد العالي موسى طه ياسين ابو الزين	الاثار الجزائية لجريمة الاستقطاب الحزبي داخل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (دراسة مقارنة مع التشريع الاردني)	265 - 292
11	أ.م. د ليلي حنتوش ناجي	الاعتبارات العملية وأثرها على قرارات القضاء الدستوري (دراسة دستورية تحليله مقارنة)	293 - 355
12	أ.م. د عمار غالي عبد الكاظم	المسؤولية الجزائية عن الجرائم الماسة بالمصادر الوراثية الحيوانية (دراسة مقارنة)	356 - 424
13	أ.م. د عبد الحسين عبد نور هادي جواد كاظم دحام	الطبيعة القانونية لقرارات تعويض المتضررين جرّاء العمليات الحربية والإرهابية وذاتيتها- دراسة مقارنة	425 - 451
14	م.د هند فائز احمد	الهوية القانونية الرقمية وتأثيرها على التبادلات الاقتصادية العابرة للحدود	452 - 474
15	م.د حسن ضعيف حمود	احكام الحضانة حسب مدونة الاحكام الشرعية في مسائل الاحوال الشخصية وفق المذهب الشيعي الجعفري (دراسة مقارنة بالفقه الامامي)	475 - 494
16	م.د مشتاق طالب ناصر م.م محمد رضا حسين	المسؤولية الجزائية الناشئة عن خطر الذكاء الاصطناعي	495 - 520
17	م.د مصطفى علي حمزة	آليات مكافحة الجريمة المنظمة	521 - 542

س	اسم الباحث	عنوان البحث	عدد الصفحات
18	م.د سجاد ثامر كاظم	جريمة الشذوذ الجنسي المثلي (دراسة مقارنة)	576 – 543
19	م.د طيبة أحمد علي	التنظيم القانوني للترخيص الممنوح لشركة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر	602 – 577
20	م.د محمد سلمان شكير	نطاق الآثار القانونية الناشئة عن الرهن التأميني بين المتعاقدين (دراسة مقارنة)	639 – 603
21	م.م وفاء عباس ياسر	الدبلوماسية الاقتصادية والأزمات الدولية: نماذج مختارة	661 – 640
22	م.م محمد عباس كتاب	المسؤولية الفعلية للناقل البحري وفقاً لاتفاقية روتردام	683 – 662
23	م.م سماره عوده متعب	النطاق الشخصي لعقد الاستشفاء الطبي (دراسة مقارنة)	702 – 684
24	م.م تمارة غازي محيي	الحقوق السياسية بين التنظيم الدستوري والتقييد القانوني (الترشيح ، الانتخاب انموذجا) دراسة مقارنة	726 – 703
25	م.م ايمن خليل شوكان	التنظيم التشريعي لموانع الترشح لمنصب رئيس الجمهورية	755 – 727
26	أ.م.د معتز محمود حمزة	الضمانات القانونية للمتعاقد الضعيف في العقود المدنية (دراسة مقارنة)	776 – 756
27	أ.م.د ميثم محمد عبد النعماني	جريمة تجنيد الاطفال في التنظيمات الارهابية	803 – 777
28	أ.م.د نصيف جاسم محمد	القانون الواجب التطبيق لحماية الحق الفكري في ظل استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي	830 – 804
29	أ.م.د عبد الجليل اسماعيل حسن	أثر الذكاء الاصطناعي في النزاعات المسلحة في ظل القانون الدولي	855 – 831
30	أ.م.د هناء اسماعيل ابراهيم	المسؤولية الجنائية للمسؤول الإداري عن الفساد	899 – 856
31	أ.م.د رشا عبد الرزاق جاسم م. باسم جاسم يحيى	خصوصية الدعوى الإدارية (دراسة مقارنة)	934 – 900
32	م.د امال محمد وحيد	الحقوق الدستورية في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي	975 – 935
33	م.د زينب محمد مهدي	الحماية الجنائية للتعددية الدينية (تجريم تكفير الغير انموذجا)	1010 – 976
34	م.د. علي صبحي عمران	قيود التنظيم الدستوري والمؤسساتي الداخلي للوحدات الفيدرالية "دراسة مقارنة"	1030 – 1011
35	م.م مصطفى عقيل حميد	معايير التكييف القانوني السليم لجرمي التعاطي والإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية	1067 – 1031
36	م.م رنا هادي عبد الحسين	الخطأ المفترض في المسؤولية التقصيرية بين القضاء والفقہ (دراسة تحليله مقارنة)	1090 – 1068
37	حسن زاهد عيسى أ.د اسماعيل نعمة عبود	جريمة تشييد أو إشغال المنشآت خلافا لمستلزمات وشروط السلامة في التشريع العراقي	1116 – 1091

مجلة المحقق المحلي

للعلم والقانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

العدد الرابع

العدد السابع عشر

2025

البريد الإلكتروني

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153>

رفع العدد الرابع في دار الكتب والمكتبات بغداد 1291 لسنة 2009

المسؤولية الجزائية الناشئة عن خطر الذكاء الاصطناعي

م.م محمد رضا حسين²
المديرية العامة للتربية في محافظة بابل

م.د. مشتاق طالب ناصر¹
كلية القانون / جامعة بابل

تاريخ النشر: 2025/12/24

تاريخ قبول النشر: 2025/9/22

تاريخ استلام البحث: 2025/9/15

الملخص:

نتيجة التطور الكبير في عالم التكنولوجيا أدى الى ظهور كيانات الذكاء الاصطناعي ، اذ دخلت في جميع المجالات تقريباً وساعدت في تطور تلك المجالات، كالطب والتعليم والخدمات وجمع المعلومات وتحليلها، حتى اصبح هنالك روبوتات ذكية وقادرة على الأعمال التي تصعب على الإنسان اداءها، وبتطور تلك الكيانات أصبحت تجمع البيانات وتتخذ القرارات دون تدخل بشري، وبشكل مستقل نتيجة تطور ذاتها عن طريق التعلم وتحليل البيانات، مما أدى إلى ظهور نوع جديد من الخروقات والانتهاكات للأمان والخصوصية للبشر واصبحت تلك الكيانات الذكية تهدد سلامة الإنسان وتنتهك خصوصيته عن طريق البرامج الذكية، والروبوتات المتحركة والاسلحة ذاتية التشغيل، فلا بد من وضع قانوني يعالج تلك الخروقات، وضوابط قانونية توازن بين حاجة الإنسان لتلك الخدمات الكبيرة التي تسهل احتياجاته، وبين خطر تلك الكيانات التي تعرض حياته وخصوصيته للخطر، ولابد من تحديد المسؤولية الجزائية في حال صدور افعال تمس الحقوق القانونية للإنسان، وسيكون موضوع البحث حول المسؤولية الجزائية عن الافعال التي ترتكب من قبل تلك الكيانات الذكية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الجزائية، خطر، الذكاء الاصطناعي

Criminal liability arising from the risk of artificial intelligence

Asst.Dr. Mushtaq Talib Nasser¹
College of Law University of Babylon

Asst. Teacher. Mohammed Redha Hueissn²
General Directorate of Education in Babil Governorate

Summary:

The great development in information technology has led to the emergence of artificial intelligence entities, which have entered almost all fields and helped in the development of those fields, such as medicine, education, services, and information gathering and analysis, until there are robots that are smarter than humans and capable of tasks that are difficult for them to perform, and with the development of those Entities are collecting data and making decisions without human intervention, and independently as a result of developing themselves through learning and analyzing data. Which led to the emergence of a new type of breaches and violations of human security and privacy, and these smart entities began to threaten human safety and violate their privacy through smart programs, mobile robots and autonomous weapons. There must be a legal situation that addresses these violations, and legal controls that balance the human need for those great services that facilitate his needs, and the danger of those entities that put his life and privacy at risk. Penal responsibilities must be determined in the event that a law is issued that affects legal rights. The subject of the research will be on criminal responsibility for crimes that arise from Before those intelligent entities.

Keywords: Criminal liability, danger, artificial intelligence.

المقدمة

أدى التطور التكنولوجي المتسارع إلى أحداث ثورة في عالم التكنولوجيا، ولازال مستمر إلى الان، اضافة إلى ظهور اشكال عديدة من التطبيقات الالكترونية التي تثير جدلا عالمياً، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي اذ اصبح بمثابة زلزال سيقبل موازين المعرفة و القوة المتعارف عليها سابقاً، وسيغير المفاهيم الإنسانية والمسلمات في جميع الميادين لتدخله بشكل سريع فيها، فمع الأهمية الكبيرة للذكاء الاصطناعي وانجازه الكثير من المهام التي يحتاج اليها الإنسان واحيانا من المستحيل ان يفعلها بدون هذ التقنيات الحديثة، الان هذا التطور الهائل قد وصل بدون قيود وقد تسارعت العديد من الدول في تطويره من أجل كسب القوة الاقتصادية والعسكرية وغيرها من المجالات، والذي ينتج عنه خطر كبير ينتهك حرية الإنسان وخصوصيته، ويجعله عبداً لهذه التكنولوجيا ويسهل التحكم به بشكل خاص و بالشعوب بشكل عام، فمن يمتلك التحكم بهذا التقدم التكنولوجي سيكون مالك للقوة، وبحجم الاستخدام لهذه التقنية سيكون مقدار التحكم والضعف في نفس الوقت، فهذه التكنولوجيا المتطورة تسلب المستخدم خصوصيته وعمله أو وظيفته في أحياناً كثيرة، اضافة إلى تأثيرها على المفاهيم الاجتماعية وسيغير من شكل الحياة المعتاد عليها، واما في المجال العسكري فمن خلال الذكاء الاصطناعي تستطيع الدول كسب الحرب قبل بدئها أو الاختصار في تدمير الخصم وتدمير الدول بسهولة التي لا تمتلك هذه التكنولوجيا المتقدمة، عليه لا بد من وضع قواعد ملزمة للمطورين في هذا المجال، تحد من الجانب السلبي والمدمر لهذه التقنية وايجاد توازن ينتج عنه خدمة الإنسان والبشرية، لا ان يكون سلاحاً مدمراً للدول المتقدمة تسلب الدول المتأخرة في هذا المجال كل الحقوق في حياة إنسانية كريمة، ومن هنا كانت الحاجة من جانب بسيط إلى البحث في موضوع المسؤولية الجزائية لخطر الذكاء الاصطناعي وان كانت هذا المسؤولية لها عدة جوانب دولية أولاً ومحلية ثانياً وبحاجة إلى دراسات قانونية جدية تتناول الموضوع من جميع جوانبه.

اهمية البحث:

احتل الذكاء الاصطناعي اهمية كبيرة في العصر الحديث حتى اصبح ميزة للتقدم الحضاري والتطور التكنولوجي، ويمثل قوة للدولة التي تتقدم أكثر في تطويره فهو وسيلة قوية في الاقتصاد والتسليح والمعرفة والطب وفي جميع مجالات الحياة، فهو ثورة تكنولوجية دخلت لحياتنا شأننا أم ابينا، ومع اهمية هذه التكنولوجيا ودورها في خدمة البشرية فهي لا تخلو من بعض المخاطر التي تهدد الإنسان في خصوصيته وحياته في بعض الاحيان، فلا بد من دراسة الموضوع ووضع الحدود التي تحد من تلك المخاطر ووضع القواعد القانونية قبل وقوع الكارثة ومعالجة الانتهاكات والسلبيات لتلك التكنولوجيا المتطورة.

مشكلة البحث:

يتمتع التطبيق الذكي أو الإنسان الآلي بشكل خاص بقدرة على التحليل المعلومات السابقة المبرمج عليها والقدرة على الاكتساب من خلال الاستعمال والتجربة والربط والتحليل للبيانات المستجدة ، مما يمكنه من اتخاذ القرار والتصرف بشكل بعيدا عن البرمجة السابقة، أي هو من يقف على حجم المشكلة أو الموقف ومن ثم اتخاذ القرار فكانت المشكلة بتحمل المسؤولية الجزائية في حال اذا أدى فعل الروبوت إلى ارتكاب جريمة أو أي تطبيق آخر قد اتخذ القرار بمفرده وادى فعله إلى جريمة، وتثار المشكلة في تحديد المسؤولية الجزائية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وعن مدى المساءلة القانونية عن تلك الأفعال، ومن يتحمل المسؤولية الجزائية الناتجة عن تلك الجرائم عن طريق تلك الكيانات و التطبيقات الذكية؟

خطة البحث:

سيكون البحث مقسم إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي ومجالات تطبيقه.

المطلب الأول : تعريف الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: مجالات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثالث: خطر الذكاء الاصطناعي

المبحث الثاني: المسؤولية الجزائية عن الأفعال الواقعة من الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: المسؤولية الجزائية لمصنع.

المطلب الثاني: المسؤولية الجزائية للمستخدم.

المطلب الثالث: المسؤولية الجزائية عن أفعال الذكاء الاصطناعي ذاتي التشغيل

المبحث الأول

ماهية الذكاء الاصطناعي ومجالات تطبيقه

لبحث مفهوم الذكاء الاصطناعي فلا بد من تعريفه أولاً في المطلب الأول ومن ثم المجالات التي يدخل فيها الذكاء الاصطناعي ومدى أهميته في الحياة العصرية وسيكون في المطلب الثاني اما الخطورة التي تنتج عن استخدامات العديدة للذكاء الاصطناعي ومدى تعرض حياة الإنسان للخطر نتيجة هذه التطور التكنولوجي فسيكون المطلب الثالث وكما سيأتي:

المطلب الأول

تعريف الذكاء الاصطناعي

بشكل عام يعرف الذكاء الإنساني بأنه القدرة على وضع الحلول للمشاكل بشكل منطقي صائب وسريع، والإنسان الخبير هو ذلك الإنسان القادر على استخدام خبرته المكتسبة في مجال معين للوصول لأفضل حل للمشكلات التي يتعرض لها، وبذلك يتميز الإنسان بالصفات العديدة التي تعتمد على الذكاء والتي ترتبط بالقدرة على التفاعل والاستجابة مع البيئة والاحداث واستخدام الاستدلال لاكتشاف الحلول للمشاكل التي تقابل الإنسان في حياته اليومية، مع استرجاع التجارب السابقة واستخدام الخبرة المكتسبة في اتخاذ القرار، من هنا نشأت الحاجة إلى نقل نظم وسائل ذكاء وتقوم الإنسان كالمعالجة الرمزية وطرق الاستدلال وغير ذلك من السلوك الإنساني إلى نظم الحاسبات لتكون قادرة على ايجاد الحلول عند مواجهة المشكلات ، وبذلك تبلورت نظم وتقنيات منقولة من الإنسان إلى الحاسوب اطلق عليه الذكاء الاصطناعي. [1: ص5]

فالذكاء الاصطناعي هو شكل من أشكال "الحوسبة الذكية هو يعتمد على برامج الكمبيوتر التي يمكنها الإحساس والتفكير والتعلم والتصرف، وقادر على التكيف مثلما يفعل البشر، فهو "ذكي" لأنه يحاكي الذكاء البشري [2: ص113-114]

وقد عرف الذكاء الاصطناعي هو " علم وهندسة تصنيع الآلات الذكية، وبالأخص برامج الحاسوب الذكية، وهو مرتبط بمهمة استخدام اجهزة الكمبيوتر لفهم الذكاء البشري. [3]

وبتعبير اخر هو " عبارة عن تقنيات برمجها الإنسان و قام بتغذيتها بالبيانات و المعلومات الدقيقة، بجهد يعبر عن عصارة العلم الذي درسه الهدف منه هو تصميم انظمة ذكية عالية السرعة والدقة تسهل الحياة اليومية بجهد اقل وكلفة متوسطة" [4: ص99]

و يتميز الذكاء الاصطناعي عن البرامج الالكترونية بالقدرة على العمل دون توجيه أو سيطرة بشكل مباشر من الإنسان، حيث يتمتع الذكاء الاصطناعي بالوعي المشابه لوعي الإنسان، ويتميز بالقدرة على التعامل مع غيره من البرامج أو الأشخاص والقدرة على رد الفعل والمبادرة [5: ص166]

كما يمتلك الذكاء الاصطناعي القدرة الكبيرة على التعلم وتحسين ادائه مما يؤثر مدى ملائمة نظم البرمجة المستخدمة لمحاكاة العمليات الاستدلالية لدى النسان [6: ص20]

حتى اصبح قادر على فهم مشاعر الإنسان، وهو ما يطلق عليه "الذكاء الاصطناعي العاطفي" أو " الحوسبة العاطفي" وهو احد مجالات الهادفة إلى تطوير الآلات قادرة على فهم المشاعر البشرية ومازالت هذه التقنيات طور

التطوير، ويشير المفهوم إلى اكتشاف وبرمجة المشاعر الإنسانية تهدف إلى تحسين الذكاء الاصطناعي، بحيث لا يقتصر دوره على تحليل الجوانب المعرفية والتفاعل معها فحسب، بل القدرة على التحليل والتفاعل مع الجوانب العاطفية للتواصل البشري [7]

ويمكن القول بإمكان الذكاء الاصطناعي التفكير، والتي تعني التطبيق الحقيقي للمنطق الذي يعتمد على الربط بين المعطيات والقياس والاستنتاج، وهذا ما يميز بين الحاسوب الرقمي الذكي و الحاسوب الالكتروني، الذي يتبع قواعد معينة لا يمكن ان يحيد عنها، التي تحدد مجال وحدود عمله، اما التفكير الاصطناعي فهو نتيجة الذكاء الاصطناعي [8: ص24]

وعلى الرغم من ان الذكاء الاصطناعي يقدم صوراً من الآلات عالية الاداء والدقة التي تحاكي الإنسان، الا ان الهدف ليس ان تحل محل البشر، بل يكون دورها هو تعزيز القدرات والمساهمات البشرية بشكل افضل، فهو ذكي لأنه يحاكي الإدراك البشري، ومصطنع لأنه يعالج المعلومات حاسوبياً بدلاً من المعالجة البيولوجية [9: ص1035]

المطلب الثاني

مجالات الذكاء الاصطناعي

لا يخلو العصر الحديث من تقنيات الذكاء الاصطناعي حتى اصبحت ضرورة ملحة تدخل في اغلب المجالات، والحاجة بازدياد و مستمرة، فمع تطور الآلات الذكية والتقنيات الحديثة أصبحت سمة من سمات التقدم الحضاري ، فقد تم توجيه هذا التطور نحو تعزيز القدرات البشرية، فقد وجدت تطبيقات في مختلف القطاعات، والمساعدات الافتراضية في التكنولوجيا، وتسهيل الرعاية الصحية، مما يحدث ثورة في هذا القطاعات، بالإضافة إلى الأثر الكبير في تعزيز الانتاجية ورفع الاقتصاد وتشجيع الابتكار، ويزيد من النمو الاقتصادي والصناعي والتجاري، اضافة إلى التطبيقات العديدة في التعلم ووسائل التواصل الاجتماعي والترفيه، كما تعتبر قدرات الذكاء الاصطناعي التنبئية حاسمة في مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ وإدارة الموارد المستدامة. [10: ص42-43]

وقد سهل الذكاء الاصطناعي ان يستخدم لغته الإنسانية في التواصل مع الالة بدلا من لغات البرمجة الحاسوبية المعقدة، الامر الذي جعل الآلات في متناول ايدي الجميع ولم تعد مقتصرة على المختصين بعلوم البرمجة [11: ص66]

وقد تجلت هذه التقنيات الذكية في العديد من الصناعات كالسيارات ذاتية القيادة، التي يتم استخدام الذكاء الاصطناعي بها، التي تتحكم في قيادة السيارة دون الحاجة إلى تدخل بشري، وكذلك الحال في أنظمة القيادة الملاحية

الآلية في السفن والطائرات، وكذلك الحال في العالم الافتراضي الذي يقوده الذكاء الاصطناعي، حتى أصبح تطورها يمكنه من التعرف على الوجوه الموجودة بالصورة على الانترنت والتدخل في خصوصيات المستخدمين للتعرف على اهتماماتهم من أجل استخدامها في اغراض تجارية. [12: ص3]

كما استخدم بالفعل في اتخاذ القرار في المحاكم، على سبيل المثال في الولايات المتحدة قد استخدم نظام "كومباس" للتعقب بأولئك الذين من الممكن ان يعاودوا ارتكاب الجريمة، بالإضافة إلى امكان ان يتدخل الذكاء الاصطناعي في خصوصية أكثر عن طريق قراءة وجوهنا، ليس لغرض التعرف علينا فقط بل لقراءة انفعالاتنا واسترداد جميع المعلومات المرتبطة بنا، وذلك لغايات قد برمج من اجلها فهو متوغل في تفاصيل حياتنا، وغلبا ما يكون على نحو غير مرئي في ادواتنا اليومية [13: ص15]

وللذكاء الاصطناعي فروع عديدة ولا حصر لها، وتختلف فيما بينها في الاساليب والتقنيات المستخدمة، فمنها تعلم الآلة، وكذلك التحليل الضخم للبيانات، والذكاء الاصطناعي الذاتي، واخر صناعي واجتماعي ومنها الموجة نحو البيئة والتجارة والصحة والامن والنقل والتعليم [14] وغيرها من المجالات التي لا حصر لها، ومن اول كيانات الذكاء الاصطناعي هي الإنسان الآلي وهو أهم مجالات الذكاء الاصطناعي، ويصطلح عليه علم الإنسان الآلي الذي يهدف إلى صناعة اله تشبه الإنسان وتتفوق عليه في بعض الجوانب، ويحاكي العملية الحركية التي يقوم بها الإنسان، من أجل ان يحل محل الإنسان في بعض الامور التي يصعب على الإنسان القيام بها أو تفوق قدراته الطبيعية، كالتعامل مع البراكين أو التعرض للإشعاع أو السير على الكواكب أو النزول إلى اعماق المحيطات وغيرها من الأعمال التي تصعب على الإنسان العادي، وهي مجهزة بكاميرات تسجل ما يريده الإنسان المتحكم ومزوده بما يمكنها من تلقي الاوامر وتنفيذها [15: ص27]

ولها القدرة على العمل بصورة مستقلة لتنفيذ الأعمال المختلفة التي تتطلب قدرات خاصة، وتتمتع بمرونة ميكانيكية وقدرة على الحركة للقيام بالوظائف الحركية للإنسان، وعلى العموم توصف بالقدرة على القيام بمهام متعددة، كالتنقل والحركة والمرونة، وبكيفية يقوم بها كما يقوم بها البشر، ولكن في وقت اقل وجهد مختصر وبشكل امثل ، كما يهدف علم الإنسان الآلي إلى الدخول في جميع نواحي الحياة لتسهيل حياة الإنسان والدخول في أعمال يصعب على الإنسان القيام بها وانجاز المهام بشكل مختصر وباقل تكلفة [16: ص114-115]

كما تعد الروبوتات من أهم الكيانات الحديثة في المجال الطبي، إذ يمكن استخدامها في التشخيص والعلاج، بالإضافة إلى قدرته على إجراء العديد من الجراحات والعمليات الدقيقة، كتنصص الاعصاب والجهاز الهضمي، حتى ظهر كصيدلي له القدرة على تخزين آلاف الأدوية والوصفات الطبية مما يقلل من استخدام الورق فهو يقوم بأرسال الوصفات فور كتابة الطبيب لها على جهاز الكمبيوتر الخاص به وبشكل سريع. [17: ص2]

وتستخدم هذا الروبوتات في المجال العسكري أيضاً، فهي عبارة عن روبوتات مخصصة لهذا الغرض بشكل ذاتي التحكم، وتكون مبرمجة وتؤدي عملها من تلقاء نفسها حال تشغيلها، وقادرة على اختيار الأهداف وإطلاق النار بشكل ذاتي بناء على خوارزميات وبرامج تحليل البيانات، وتكون بمقدورها اتخاذ قرارات حياة أو موت باتجاه الإنسان [18: ص738]

أما المجالات الأخرى فهي التطبيقات الحاسوبية والتي تعد وسيلة متطورة في إنجاز الأعمال بحرفية وسرعة ودقة عالية، فهي لا تتطلب الكثير من الجهد أو اليد العاملة في الإنجاز، أو أنها معرضة للوهم والخطأ نتيجة التعب كما يحصل في أعمال البشر، فهذه التطبيقات الذكية تقوم على تخزين وتحليل البيانات بقدرة عالية، من أجل حل المشكلات وإنجاز المهام العديدة لتوفير الوقت والجهد على الإنسان، وهذه التطبيقات قادرة على التعلم والتطور في القدرات، فهي تتغذى على البيانات وتستخلص الاستنتاجات وفي أحيان اتخاذ القرارات، كما يمكنها تصور المشاهد المرئية وبعدة لغات، وغيرها من الأمور التي كانت حكرًا على الذكاء الإنساني [19: ص22]

وعلى المستوى الطبي فقد استعمل الذكاء الاصطناعي بشكل كبير، في تحليل قواعد بيانات المرضى للتنبؤ بتطور المرض والتوصية بالعلاج، فمن خلال التقارير قد تبين وجود أخطاء في التشخيص ووصف المضادات الحيوية، وما ينتج عن هذه الأخطاء من تكاليف اقتصادية وصحية على المجتمع، ومن خلال الذكاء الاصطناعي تجنب المجال الطبي هذا الفشل فالحاسب الآلي لا يعاني من الضعف الإنساني كالنسيان بسبب الإرهاق، لذا يكون الحاسب الآلي أكثر دقة في تحليل البيانات الطبية وتفسيرها [20: ص6]

ومن هذه التطبيقات الذكية أيضاً هي لحماية الأفراد والحفاظ على الأمن، كما في أنظمة الشرطة التنبؤية، وتعمل وفقاً لافتراضات جماعية إلى جانب معلومات محددة تحدد مواقع لاماكن قد تكون مسرحاً لارتكاب جريمة، فهناك مزيجاً من معلومات مفتوحة المصدر مع بيانات حكومية بالإضافة إلى بيانات تقدمها شركات خاصة، وتعمل مجتمعة على تغذية الخوارزميات لتتمكن من نبوءات مستنيرة، مما يجعل حياة الأفراد أكثر أماناً من خلال العمل على توفير رجال الشرطة والفرق الأمنية في المكان والزمان المحدد، مع توفير خرائط تحتوي على اجراماً محتملاً، بحسب

التطبيقات الذكية المتخصصة بهذا التنبؤ، بما يستبق العنف قبل وقوعه بالإضافة إلى إيجاد روادع محتملة لمرتكبي الجرائم المتكررة [11: ص 73].

المطلب الثالث

خطر الذكاء الاصطناعي

على الرغم من الأهمية الكبيرة لإنجازات الذكاء الاصطناعي ودوره الكبير في اتمام المهام بشكل مختصر وبأقل تكلفة، إلا أنه لا يخلو من بعض الأفعال التي تصنف كجرائم تمس حقوق وسلامة الإنسان.

حيث بدأ استخدام واسع وكبير لتقنيات الذكاء الاصطناعي في حياتنا اليومية في جميع المجالات المختلفة، حتى أصبحت تستخدم بالعمل الحكومي وفي توفير الخدمات وتسهيل المهمات، وكذلك في تطوير الزراعة و الصناعة وسرعة الانتاج، وفي التحكم الآلي والنظم الخبيرة وفي الطب والتعليم وغيرها من ميادين الحياة والمجالات الأخرى [21: ص 2846]

ويجري حالياً تطوير ما يعرف بالآلات الذكية التي تصل إلى مستوى ذكاء يتم توليفه من خلال الاتصال المباشر بين الآلة والانسان، ويتم تبادل المعرفة بالاتصال المباشر بين المخ الإنسان والنظام الخبير عن طريق زراعة شرائح الكترونية في مخ الإنسان تكون قادرة على نقل المعرفة الفورية، [1: ص 9] وقد تم بالفعل زراعة هذه الشريحة وعلن القائمون بهذه التجربة نجاحها في مخ احد المرضى بعد تجربتها على الحيوانات لعدة سنوات. [22]

وبالتغير التكنولوجي و تأثيره على حياة الأفراد، قد يؤدي إلى تغير اجتماعي وسياسي و اقتصادي كبير في حياة البشر، فالذكاء الاجتماعي يرتبط بحياة المجتمع وبالتالي قد يغير الهيكل الاجتماعي، فمع التطور قد دخلنا لعصر الآلة الثاني، الذي لا تكون فيه الآلة مكملة للبشر فحسب، ولكنها أيضاً بدائل له، وبما ان المهن والاعمال من جميع الانواع ستتأثر بالذكاء الاصطناعي، فمن المتوقع ان تتغير المجتمعات تغير جذرياً مع دخول تقنيات الذكاء الاصطناعي [13: ص 17]

وباستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والاعتماد عليها سيجعل حقوق الإنسان امام تحدي كبير، فهو ينتهك خصوصية الإنسان وحياته الخاصة التي تعتبر من ابرز السلبيات جراء استخدام الذكاء الاصطناعي، فهذه التطبيقات الذكية التي تقدم خدمات للمستخدمين تفرض الموافقة على السماح لبرمجيات الذكاء الاصطناعي بسحب وكشف البيانات الموجودة في الهاتف المستخدم، أو من أي وسيلة أخرى مستخدمة في الوصول لتلك التكنولوجيا، وتعمل على

تحليل البيانات والحصول على اهتمامات المستخدم ، من أجل غايات كثيرة منها لأهداف تجارية، ومن خلال تحليل البيانات التي يتم الوصول إليها الذكاء الاصطناعي تنتهك خصوصية المستخدمين بالوصول للمعلومات الشخصية، والتي تعتبر معلومات محمية قانونياً، كما ينتج عن ذلك تقييد حرية الحركة عن طريق المراقبة من تلك البرامج التي تجمع البيانات من صور الأقمار الصناعية و الكاميرات، التي تعمل بنظام التعرف على الوجه وموقع الهاتف النقال، كما يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم صورة ومعلومات مفصلة تحركات المستخدمين دون ان يكونوا مستهدفين أو مطلوبين لأي جهة أمنية.[11: ص76-77]

كما يمكن عن طريق استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي تزيف مقاطع الفيديو والصور حتى تبدو واقعية بشكل كبير، وتقوم هذه التقنية على محاولة دمج عدد من الصور ومقاطع الفيديو لشخصية معينة، وإنتاج مقطع فيديو جديد تبدو انها حقيقية لشخصية الضحية، قد تفقد الإنسان حرمة وتنتهك أسراره أو من أجل ابتزازه.[9: ص1037]

كما ان تطور الأسلحة بالذكاء الاصطناعي قد يشكل تهديداً حقيقياً للبشر واعتداء على مبادئ الإنسانية والضمير العام،[23: 5] فقد ظهرت الأسلحة ذاتية التشغيل، التي تتمتع بالاستقلالية في القيام بوظائفه الحيوية، أي أنه يستطيع اتخاذ قرارات تتعلق بالقيام بالبحث والرصد وتحديد وتعقب الاهداف ومهاجمتها بعيدا عن تحكم البشر، كما تستطيع "الروبوتات القاتلة" البحث عن الاهداف وتحديدها ومهاجمتها بشكل تلقائي بما فيهم تحديد البشر وقتلهم دون تدخل بشري في توجيهها. [24: ص3-4]

مما دعى المجلس الاوربي منذ 2017 إلى ايجاد لوائح تنظيمية فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الناشئة بشكل عام من أجل وضع قانون يضمن عدم المساس الامني ومنع المخاطر والعواقب السلبية على الناس أو المجتمع تشريع قانون خاص بتنظيم الذكاء الاصطناعي لما يشكل تطوره إلى مخاطر السابق ذكرها وبشكل يضمن انطور في مواجهة الدول المتقدمة في هذا المجال. [25]

حتى اصدر البرلمان الاوربي قانون الذكاء الاصطناعي في 13 يونيو 2024 والذي يعد الأول من نوعه على مستوى العالم الذي يحظر تطور واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تشكل خطراً على سلامة وحرية الإنسان والمستخدمين وحماية الحقوق الأساسية وتعزيز الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي[26].

المبحث الثاني

المسؤولية الجزائية عن الأفعال الواقعة من الذكاء الاصطناعي

من أهم صور التطور التكنولوجي في الوقت الحاضر هو تقنيات الذكاء الاصطناعي وأولها في كل المجالات، لما يحققه من مزايا وإمكانيات هائلة تساعد في إنجاز الأعمال بأقل التكاليف، ورغم المزايا الكثيرة لهذا التطور قد يترتب عليه آثار قانونية بسبب المخاطر الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي، كما تبين في ما سبق في مخاطر الذكاء الاصطناعي، فكان من الضروري إيجاد تكييف قانوني يحمي حقوق الإنسان ويوازن بين حاجة الأفراد لمزايا الذكاء الاصطناعي، وخطر التطور الهائل في هذا المجال، وباعتبار المسؤولية الجزائية أثر قانوني مترتب على ارتكاب الجريمة، ويكون الجزاء على الفاعل للجريمة، إلا أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تفرض أحياناً أشخاص متدخلين في الاستخدام أو توجيه الشركة المصنعة، والمالك المستخدم لتلك التقنيات، مما سيؤثر في تحديد المسؤولية الجزائية لأفعال هذه التقنيات والمشكلة الأكبر في جرائم الذكاء الاصطناعي ذاتي القرار، الذي يتخذ قراراته بناءً على بيانات ومعلومات سابقة قد تكون بعضها بالتعلم دون تحكم من البشر، ويتخذ قراراته دون تدخل بشري في توجيهها، لذا كانت هذه الأفعال ذات طبيعة خاصة، ومن هنا تطرح إشكالية تطبيق قواعد المسؤولية الجزائية عن الجرائم التي يرتكبها الذكاء الاصطناعي، فهل يسأل المصنع عن تلك الأفعال أو المستخدم؟ وهل يمكن تحميل المسؤولية الجزائية للروبوت الذي يكون مستقلاً في قراراته دون تدخل بشري؟ أو من يتحملها وما أساس هذه المسؤولية؟

لذا سيكون هذا البحث مقسم إلى ثلاث مطالب، أول في مسؤولية الشركة المصنعة كونها صاحبة هذا المنتج وهي المسؤولة عن إنتاجها، أما في المطلب الثاني فسيكون في مسؤولية المستخدم عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي فقد تكون مجرد وسيلة لارتكاب الجريمة لحساب المستخدم، أما المطلب الثالث فسيكون عن المسؤولية الجزائية عن أفعال الذكاء الاصطناعي ذاتي التشغيل أي ذاتية القرار التي ترتكب جرائم دون تدخل بشري.

المطلب الأول

المسؤولية الجزائية للمُصنّع

يمكن أن يعرف المنتج بأنه في الأساس مال، أي أنه من الأشياء التي من الضروري تملكه وإن اعتبر فئة خاصة من الأموال، إلا أنه مال منقول مادي، ويشمل الأموال المنقولة معنوياً كما في الخدمات [27: ص 37]

ومن خلال تجربة المنتج الإلكتروني قد تظهر مشاكل النظم والتي هي انعكاس عن عجز أو خطأ في البرمجيات التي يصعب اكتشافها إلا بعد تجربتها واستخدامها، مما يؤدي إلى خسائر قد تكون كبيرة تصيب الأموال أو الأرواح في

بعض الاحيان، وقد تحصل هذه الاخطاء نتيجة تطور وتصميم البرمجيات، فقد يكون المبرمج أو المنتج قد صب اهتمامه على وظائف البرامج، مخففاً في إجراءات السلامة أو متجاهلاً الدقة والجودة مما يؤدي إلى سلبيات لم تكن في الحسبان قبل وقوع الاخطاء أو الكوارث [28:ص19]

وتنشأ مسؤولية المنتج استناداً إلى المسؤولية الموضوعية على أساس الخطر الذي يحدثه المنتج المعيب بعيداً عن سلوك المتسبب في الضرر، وتقوم على أساس عدم كفاية الامان والسلامة في المنتج ، وليس على أساس الخطأ، سواء ادت الى اضرار تمس سلامة الأشخاص أو الاموال. [29:ص455]

وعلى الرغم من ان المنتج لم يقصد الجريمة يمكن ان تنشأ المسؤولية للطرفين هما المنتج والمستخدم، بسبب الاهمال في برمجة كيان الذكاء الاصطناعي والسبب الثاني على أساس النتيجة المحتملة من قبل توجيه المستخدم [30: ص 19]

و بشكل عام يتحمل المنتج أو المصنع للذكاء الاصطناعي المسؤولية الجزائية لأي سلوك يشكل جريمة، كونه صاحب المنتج، الا أنه قد يحمي نفسه من خلال بنود يذكرها في اتفاقية الاستخدام، والتي يوافق عليها المالك وبهذه الحالة يتحمل المالك أو المستخدم للذكاء الاصطناعي المسؤولية الجزائية، ولكن قد تحدث جريمة نتيجة خطأ برمجي من مبرمج برنامج الذكاء الاصطناعي، فقد تصدر تقنيات الذكاء الاصطناعي مقترنه بأخطاء برمجية تسبب اضرار وجرائم بحق الآخرين ، وبالتالي يكون المصنع مسؤولاً عنها جزائياً، وفي هذه الحالة لا بد من التمييز بين الخطأ وبين تعمد الخطأ لتفرقة والاختلاف في العقوبة المقررة لكل سلوك [31:ص198]

و المصنع أو المبرمج هو منتج كيانات الذكاء الاصطناعي، ويمتلك التحكم في انظمة التشغيل، لذا يجب توفر انظمة السلامة والامان في برمجتها وحدود عملها كشروط انتاج وتطوير بحسب ضوابط معينة، وان تكون هذه الضوابط ضمن حدود الخدمة للبشرية وعدم اطلاق الحرية الكاملة في التطوير والتصنيع. [32:ص 105]

وقد اكد المشرع الاماراتي مسؤولية المصنع في حال حدوث أي حوادث كما جاء في قرار المجلس التنفيذي رقم (3) لسنة 2019 في المادة (11) بقولها (لا تتحمل الهيئة (33) أي مسؤولية تجاه الغير عن أي أضرار قد تحدث نتيجة إجراء التجربة التشغيلية للمركبة ذاتية القيادة من قبل المنشأة، وتكون المنشأة وحدها المسؤولة عن هذه الأضرار) [34]

وهذا ما جاء في مشروع قانون مكافحة مخاطر الذكاء الاصطناعي SB 1047 في الولايات المتحدة الأمريكية الخاص بتنظيم تقنيات الذكاء الأمريكي والذي يهدف إلى منع أنظمة الذكاء التوليدي من الإضرار التي قد يتعرض لها الأفراد والمجتمعات من خلال تحميل المطورين المسؤولية واتباع معايير السلامة الكافية قبل وقوع أي مخاطر، وفي حالة حدوث أي إضرار تكون المقاضاة للشركات التي تسببت نماذجها في أحداث تلك الإضرار [35]

ولا بد من أن يتحمل المصنع المسؤولية الجزائية في حالة وجود خلل في برمجة نظام الذكاء الاصطناعي، على أساس المسؤولية عن الخطأ الناتج عن الإهمال في اتخاذ إجراءات الحيلة والسلامة والفحص اللازم لأجهزة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي لتجنب المخاطر المحتملة، فالإهمال في التصنيع أو الاستخدام لتقنيات الذكاء الاصطناعي يترتب المسؤولية غير العمدية للمصنع أو المبرمج. [36: ص 1170]

وهذا ما اخذ به المشرع البريطاني بموجب قانون المركبات ذاتية القيادة لعام 2024 والذي تضمن بان تكون المسؤولية القانونية عن حوادث السيارات ذاتية القيادة لمُصنّعيها، بدلاً من مَلاكها الأفراد، و بموجب هذا التشريع ستواجه الشركات المُطوّرة للمركبات ذاتية القيادة غرامات وإجراءات جزائية مُحتملة في حال عدم استيفاء مركباتها لمعايير السلامة في الحالات الحرجة [37]

اما في التشريع العراقي فقد وردت مسؤولية المُصنّع او المُنتج عن سوء صناعته منتجاته، بإسناد هذه المسؤولية الى احكام المسؤولية المدنية استناد الى القانون المدني العراقي المرقم 40 لسنة 1951 في المادة (231) التي نصت بانه (كل من كان تحت تصرفه الات ميكانيكية او اشياء اخرى تتطلب عناية خاصة للوقاية من ضررها يكون مسؤولاً عما تحدثه من ضرر ما لم يثبت انه اتخذ الحيلة الكافية لمنع وقوع هذا الضرر، هذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من احكام خاصة) ويلاحظ بان مسؤولية المُنتج او المستخدم تكون عن ضرر الات ميكانيكية، فهي مسؤولية تقوم على اساس عدم كفاية الامان و السلامة في السلع، ولم يرد مفهوم الآلات الذكية التي تعمل بالذكاء الاصطناعي كون هذه التقنية ظهرت في العصر الحديث ولم يواكب المشرع العراقي هذا التطور.

المطلب الثاني

المسؤولية الجزائية لمستخدم للذكاء الاصطناعي

تتحقق مسؤولية الفاعل عن الخطأ الي ارتكبه سواء كان بشكل متعمد إذا اراد الفعل والنتيجة أو الفعل غير متعمد عندما يريد الفاعل الفعل دون النتيجة المتحققة، ولكن مع هذا الفعل يكون مشوباً بالإهمال أو بعدم الاحتياط

المطلوب، أي لم يتخذ الحيطة اللازمة المعتادة مع الإنسان الحريص في سلوكه المتزن في تصرفاته، فتكون المسؤولية نتيجة هذا الإهمال والتقصير [38: ص770] فتكون مسؤولية المستخدم لتطبيقات الذكاء الاصطناعي مسؤولية المهمل في مراعاة تعليمات الاستخدام وحدوده أو المقصر في استعمال تلك التطبيقات حال ارتكابها سوئاً إجرامياً .

و يمكن تحمل المسؤولية الجزائية للمستخدم بشكل عمدي إذا قصد تلك النتيجة عن جرائم الذكاء الاصطناعي على نحو الفاعل المعنوي بينما يكون الذكاء الاصطناعي أو الروبوت أو التطبيق الذكي مجرد أداة أو فاعل مادي لارتكاب الجريمة، ويكون المالك أو المستخدم مسؤولاً مسؤولية كاملة عن الجريمة [31: ص199]

ومثال ذلك إذا كانت تطبيقات الذكاء الاصطناعي مبرمجة على ارتكاب فعل إجرامي، كالتطبيقات بدون طيار والروبوتات الحربية، والأسلحة الذكية، أي هناك شخصاً هو من يشغل تلك الآلات ويتحكم فيها، وبذلك يكون هذا الشخص هو الجاني ويتحمل المسؤولية وفقاً لقواعد الفاعل المعنوي [36: ص1167]

والفاعل المعنوي للجريمة هو كل من دفع بأية وسيلة شخصاً آخر (كما في حالة الروبوت الذكي) على تنفيذ الفعل المكون لجريمة إذا كان هذا الشخص غير مسؤول جزائياً عنها لأي سبب من الأسباب وعليه فالفاعل المعنوي للجريمة هو كل من يسخر غيره على تنفيذها ويكون هذا الغير مجرد أداة لارتكاب الجريمة [39: ص241]

فالفاعل المعنوي هو الذي ينفذ الجريمة بواسطة غيره، فهو من يدفع أحدهم (قد يكون غير مسؤولاً جزائياً كصغير السن أو عدم التمييز) نحو تنفيذ الركن المادي لجريمة، فيكون هو الفاعل الأصلي لهذه الجريمة، ويمكن تطبيق هذه الأحكام على مالك أو مستخدم الذكاء الاصطناعي، فقد يوجه الذكاء الاصطناعي نحو ارتكاب جريمة بعد برمجته أو توجيهه من بعد أو يعده لهذا الغرض فيكون المالك أو المستخدم الفاعل المعنوي للجريمة والذكاء الاصطناعي الفاعل المادي لها [31: ص199]

وهو الحال إذا استخدم الروبوت أو التطبيق الذكي في ارتكاب جريمة لصالح المستخدم للذكاء الاصطناعي فهو المسؤول عنها كلياً وما الذكاء الاصطناعي إلا أداة لارتكاب جريمته.

المطلب الثالث

المسؤولية الجزائية عن أفعال الذكاء الاصطناعي ذاتي التشغيل

السمة الأساسية للذكاء الاصطناعي تكمن في القدرة على التعلم الذاتي، مما ينتج عنه بأن يكون الذكاء الاصطناعي كائن مستقل من حيث الإرادة والفكر، وبالتالي فإن إثارة مسألة إمكانية وجود أي نوع من العلاقة بين الفرد

والذكاء الاصطناعي غير ملائمة، كما في بعض الانظمة المتطورة المنتشرة حالياً، كما أنه من غير الممكن توقع أسباب ونتائج نشاطه، أو التنبؤ بسلوكه أو قراراته فهو، كيان مستقل عن الإنسان المصنع له [40: ص325]

وعليه يمكن للكيان الذكي ان يكون معلومات عن طريق التطور المستمر ومن ثم استقلالية اتخاذ القرار، وتكون الصور ان يرتكب الروبوت السلوك الجرمي بناءً على هذا التطور الذاتي دون برمجة مسبقة، أو تدخل بشري بالتحكم في سلوكه، أي يكون السلوك الجرمي نابعاً عن ارادة حرة، دون تدخل برمجي من المصنع أو تحكم من المشغل، كما في حالة قيام الروبوت الجراح بفصل جهاز الاوكسجين عن المريض، أو قيام السيارة ذاتية القيادة بالتحرك من مكان لآخر بدون تدخل أو تحكم بشري، مما أدى إلى دهس شخص ما من المشاة وتسببت في اصابته أو بمقتله [41: ص325]

ومن شروط اسناد المسؤولية الجزائية هو تحقق الركن النفسي والذي يقوم على الإدراك أي حرية الاختيار والارادة أي التمييز واستعداد الفاعل على فهم ماهية افعاله وتقدير نتائجها، فلا يتحمل المسؤولية الجزائية أي شخص فاقد للإرادة الحرة والادراك أو التمييز فبدونها يتخلف الركن المعنوي للجريمة. [42: ص149]

ويرى الاتجاه الحديث ان كيانات الذكاء الاصطناعي تتمتع باستقلالية تامة، وهي مستقلة عن ارادة الإنسان في اتخاذ القرار فهي غير تابعة للبشر، وليس هناك أي متدخلين فيها فهو مستقل في ذاته وافعاله، [43: ص 24] ويمكن تطبيق المسؤولية الجزائية على كيانات الذكاء الاصطناعي كونها تتمتع بالعلم والارادة فقد توفر القصد الجنائي، فهو محل المسؤولية الجزائية [44: ص257-259]

والحديث عن اسناد المسؤولية الجزائية لهذه الكيانات فهو غير منطقي، لان الغرض من العقوبة هو تحقيق امرين الأول: هو الردع العام الذي من خلاله ينذر الآخرين بالعقوبة التي سيتعرضون لها حال ارتكاب الجريمة، والامر الثاني: هو ايقاع الألم بالشخص الجاني وما يترتب عليه من انتقاص لبعض حقوقه، وتحدد خطورة الجريمة المرتكبة درجة الألم التي يجب ان يشعر بها المحكوم عليه جزاءً لما ارتكبه للفعل المجرم الذي نص على تجريمه القانون ووضع المسؤولية على ارتكابه [45: 368]

وفي حال ارتكاب الفعل المخالف للقانون من قبل كيانات الذكاء الاصطناعي فلا يمكن تحقق غايات العقوبة كون هذه الآلات لا يمكنها ان تفكر في الألم الذي ستتعرض له، كالسجن أو الاعدام، ولا يمكن ان تكون العقوبة رادعا

لباقى الآلات لكي تتبعد عن الجريمة وعدم التعرض للعقوبة، لانعدام الإدراك والارادة وبالتالي تنتفي المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي ذاتي التشغيل [46: 366]

فهي لم تصل بعد إلى درجة البرمجة الذاتية دون تدخل بشري، فلا يمكن منح كيانات الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، والمعلومات التي تتوفر فيها هي معلومات محددة ودقيقة توصل اليها البشر من قبل، فهي لا تقدم شيئاً جديداً، بل تقدم تلك المعلومات والقدرات بشكل اسرع وادق، فهو ذكاء يقوم على التدخل البشري في التكوين واستمرار تزويده بالبيانات والمعلومات وتحديثها باستمرار [47: ص 878]

فالروبوتات على سبيل المثال لم تصل إلى درجة الذكاء البشري كالقدرة على إصدار القرارات باستقلالية، لذا لا يمكن منحها الشخصية القانونية على صعيد اهلية الوجوب أو الأداء [43: ص 14-15]

وهذا هو اتجاه الفقه التقليدي في عدم تحمل الكيانات الذكية المسؤولية الجزائية، على اعتبارها كيانات غير مستقلة وتفتقد الإرادة والادراك واعتبارها وسائل الكترونية متطورة يتحكم بها الإنسان ومنح الشخصية القانونية لا يكون الا للشخص الطبيعي أو الاعتباري [48: ص 950]

وقد اعتبر البعض بأن الشخصية القانونية يجب ان تمنح للروبوتات كما حصل في الروبوت "صوفيا" في المملكة العربية السعودية فقد منحت الجنسية السعودية عام 2017م واعترفت بها كشخصية قانونية، وكذلك في اليابان التي منحت برنامجا عبر الانترنت مزود بالذكاء الاصطناعي الإقامة الرسمية في طوكيو ، لذا من الطبيعي الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي تقتصر على الحقوق والالتزامات التي تتلاءم مع طبيعة هذه الكيانات [49: 34]

والحجة هي الاعتراف بالشخص المعنوي كشخصية قانونية ، الا أنه و بصدد مسؤولية الأشخاص المعنوي " الاتجاهات الحديثة في تعريف الفاعل والشريك في الجريمة" اوصى مؤتمر الدولي السابع لقانون العقوبات الذي عقد في اثينا سنة 1957 " بأنه لا يسأل الشخص المعنوي عن الجريمة الا في الاحوال التي يحددها القانون وعندئذ يكون الجزاء الطبيعي هو الغرامة، وهو جزاء مستقل عن التدابير الاخرى كالحل ووقف وتعيين حارس، على ان يظل ممثل الشخص المعنوي مسؤولاً شخصياً عن الجريمة التي ارتكبها، كون الإنسان الطبيعي هو محل المسؤولية الجزائية [50: ص 329]

والحل هو تحمل منتجي ومشغلي الذكاء الاصطناعي المسؤولية والتعويض عن أي ضرر يسببه الكيان أو التطبيق الذكي، كما لزم القانون بالتأمين الإلزامي على المنتجات الذكية كما هو الحال في بعض الولايات الأمريكية [48: 950]

وبكل الاحوال تعد مسألة الشخصية القانونية من عدمه لكيانات الذكاء الاصطناعي محل خلاف، كون هذه المسألة حديثة ولم تستقر بعد النصوص القانونية على شمولها بالشخصية القانونية، أو تحديد المسؤولية القانونية للكيانات الذكية ، وما زال التطور في مجال الذكاء الاصطناعي في تطور مستمر، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان هذه الآلات هي من ابتكار وصنع الإنسان، فكل خطأ هو معد مسبقاً من قبل الصانع، فيجب ان تكون هذه الابتكارات لخدمة الإنسان حصراً، تعمل على تسهيل حياته دون أي ضرر يهدد امته وسلامته، فيجب ان يخضع المصنع لقيود السلامة والامان، فهو من يتحمل كل النتائج كونها آلة مصنوعة من قبله، وهو من يوجه هذه الآلة أثناء صناعتها، فاذا حصل نتيجة سيئة تضر بسلامة الإنسان، فهو سوء ابتكار وسوء تصنيع ويتحملها الصانع كونه ادخل برامج وتقنيات يمكنها الحاق الأذى بالإنسان.

الخاتمة

النتائج

1. من خلال البحث في موضوع المسؤولية لجرائم الذكاء الاصطناعي تبين ان هذه الكيانات مجرد آلات قد طورها الإنسان، حتى أصبحت آلات تنتهك حرية وخصوصية الإنسان، وفي كثير من الحالات تؤدي إلى قتله أو إصابته بإصابات بليغة.
2. لا يمكن ان تكون كيانات الذكاء الاصطناعي اهلاً لتحمل المسؤولية كون المسؤولية تشترط كما تطرقنا سابقاً إلى الركن المعنوي والذي يتمثل في عنصر الإرادة الحرة والعنصر الثاني العلم والادراك أو التمييز أي ادراك قصد ارتكاب السوك الاجرامي، وهذا لا يتوفر في هذه الآلات المتطورة
3. الذكاء الاصطناعي عبارة عن برامج خاطئ قد وضعها الإنسان المصنع أو المبرمج في هذه التطبيقات، مما يجعل هذا الإنسان مسؤولاً عن صناعته وإنتاجه، فهي لم تكون نفسها بنفسها بل هي نتاج ابتكار البشر، ولكل نتاج حديث إيجابياته وسلبياته.

4. للحد من هذه السلبات لابد من دراسة اليات الضوابط والقواعد القانونية التي تتلاءم مع هذا التطور الحديث ووضعه في حدود خدمة الإنسان ووضع ضوابط ملزمة للابتكار وتطور الذكاء الاصطناعي في حدود خدمة البشرية.
5. لم يواكب المشرع العراقي التطور الحاصل في مجال الذكاء الاصطناعي في وضع قواعد قانونية تعالج هذا الخطر الذي اصبح واقعاً في الوقت الحاضر.

المقترحات

1. من الضروري وضع قواعد ملزمة للمنتج أو المصنع تحد من الصلاحيات الممنوحة للذكاء الاصطناعي حتى لا يتم فقد السيطرة على تلك الآلات الذكية وتبقى قيد التحكم الإنساني.
2. العمل على ان تكون تلك الابتكارات تحت اشراف جهات مختصة بعيدا عن سلبات الذكاء الاصطناعي.
3. بسبب القدرات البرمجية المتطورة يمكن للذكاء الاصطناعي الخروج عن الضوابط والحدود الموضوعة له، مما يؤدي لفقد السيطرة عليه، لذا من الضروري تحديد قواعد قانونية ملزمة لمصنع على وضع حدود للصلاحيات الممنوحة للذكاء الاصطناعي حتى لا يؤدي هذا التطور لفقد السيطرة.
4. وضع قواعد توازن بين حاجة المجتمعات والبشرية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي وبين حياة وخصوصية الأفراد وضمان عدم تعرضهم لانتهاكات من قبل تلك التطبيقات الذكية وايجاد قواعد قانونية تنظم تلك الابتكارات بما لا يؤدي إلى المساس بحقوق وحياة البشرية.
5. لا يمكن منح الكيانات الشخصية القانونية مما يؤدي إلى تنصل المنتج والمستخدم من المسؤولية كما لا يمكن ان تتحمل الآلات مهما بلغت درجة ذكاءها المسؤولية الجزائية فهي في الاخر الآلات صنعها الإنسان لخدمته وتسهيل حياته وزيادة انتاجه .
6. تحميل المسؤولية كاملة للمنتج والمستخدم كلا بحسب تقصيره على اعتبار كيانات الذكاء الاصطناعي الات تستخدم بيد الإنسان ومن صنعه، ويجب ان تكون هذه الابتكارات في خدمة الإنسان.
7. وضع قواعد قانونية تعالج التطور الذي يمس حياة الانسان ويهدد امنه، من قبل المشرع العراقي، و سن قواعد قانونية تتصدى لتلك الحالات التي تنتج من خلال اعمال الذكاء الاصطناعي.

قائمة المراجع

- [1]. د. محمد علي الشرقاوي، الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية، مركز الذكاء الاصطناعي للحاسبات، .
- [2]. Karl Manheim * and Lyric Kaplan, Artificial Intelligence: Risks to Privacy and Democracy, 2019, p.113-114
- [3]. John McCarthy, What is artificial intelligence? , <http://www.formal.stanford.edu/jmc>
- [4]. رؤى علي عطية، د. اشرف رمال، تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحقوق الواردة في الدستور العراقي لسنة 2005 دراسة تحليلية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، السنة السادسة، العدد 25، 2024، .
- [5]. Wooldridge & Jennings, Intelligent Agents: Theory and practice, Knowledge engineering Review, Camb. Up, Vol. 10, N 2, June 1995, .
- [6]. آلان بونيه، ترجمة علي صبري فرغلي، الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله، عالم المعرفة، الكويت .
- [7]. د. صلاح عثمان، الذكاء الاصطناعي العاطفي، مقال منشور بموقع اكااديمية بالعقل نبداً، القاهرة، 17 مارس 2023، <https://mashroo3na.com>
- [8]. سلام عبد الله كريم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي - دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية القانون، 2022،
- [9]. د. رضا إبراهيم عبد الله البيومي، الحماية القانونية من مخاطر الذكاء الاصطناعي - دراسة تحليلية مقارنة، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهو، العدد الحادي والاربعون ، ابريل 2023م
- [10]. Shivam Pandey, Collision between military artificial intelligence and civilian artificial intelligence, Raksha Shakti University, Article November 2023
- [11]. عبد الرحمن علي إبراهيم غنيم، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق الإنسان في العمل الامني، مجلة الفقه والقانون الدولية، مجلة الكترونية شهرية لنشر الدراسات الشرعية والقانونية، العدد 120 ، أكتوبر 2022
- [12]. د. يحيى ابراهيم دهشان، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والقانون ، العدد 82 ، 2020
- [13]. مارك كوكليبرج، اخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ترجمة هبة عبد العزيز غانم، مؤسسة هنداي، 2024.
- [14]. مجالات الذكاء الاصطناعي، المدونة، <https://facto-solutions.com>

- [15]. د. زين عبد الهادي، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في المكتبات، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة، ط 1، 2000 .
- [16]. عمر محمد منيب ادليبي، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير، جامعة قطر، كلية القانون، 2023 .
- [17]. سلمى غابش سام الخميسي، المسؤولية المدنية عن الاضرار الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة الطبيب الآلي، اطروحة ماجستير، جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية القانون، 2022 .
- [18]. زينب عبد اللطيف خاد عبد اللطيف، المسؤولية الدولية المشتركة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأعمال العسكرية في ظل قواعد القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مؤتمر كلية الحقوق بجامعة عين شمس المنعقد في الرابع والخامس من نوفمبر 2023 حول التحديات والافاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، المجلد 66، العدد3.
- [19]. د. محمدي أحمد نسيم، ثورة الذكاء الجديد، دار ادليس للنشر والترجمة، ط1، 2021 ،
- [20]. د. محمد جبريل إبراهيم حسن المسؤولية الجنائية الناشئة عن مضار استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي دراسة تحليلية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق ، جامعة مدينة السادات، المجلد8، عدد خاص المؤتمر العلمي الدولي الأول لكية الحقوق، 2022،.
- [21]. عبد الله احمد مطر الفلاسي، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، كلية الحقوق فرع الخرطوم، المجلد 9، العدد8، 2021.
- [22]. أعلن ايلون ماسك مؤسس شركة نيورالينك عن نجاح الشركة في زراعة أول شريحة الكترونية في دماغ إنسان كما يمكن ان تكون هذه الشريحة وسيلة للتحكم بالاجهزة من قبل الأشخاص المصابين بالشلل الرباعي بمجرد التفكير بالحركة. للمزيد: <https://www.bbc.com/arabic/tv-and-radio-68146055>
- [23]. Ognjen Arandjelovic, A Case for killer robots: why in the long run martial AI may be good for peace, Universty of St Andrews KY169SX, fife Scotlan, United Kingdom, .
- [24]. ينظر: شادي عبد الوهاب، ابراهيم الغيطاني، سارة يحيى، فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة، تقرير المستقبل، ملحق يصدر مع دورية اتجاهات الاحداث، مركز المستقبل ابحاث والدراسات المتقدمة ، العدد 27، 2018،
- [25]. القانون الاوربي <https://epc.ae/ar/details/featured/alqanun-al-uwrubiy-litanzim-aladhaka-alaistinaei> لتنظيم اذكاء الاصطناعي

- [26]. <https://iamaeg.net/ar/publications/articles/comprehensive-artificial-intelligence-law-2024> خطوة تاريخية: أول قانون شامل للذكاء الاصطناعي في العالم
- [27]. قادة شهيدة، المسؤولية المدنية للمنتج - دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- [28]. د. علاء عبد الرزاق اسالمي، نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي، دار المناهج، الاردن، ط1، 1999.
- [29]. محمد بودالي، حماية المستهلك في اقانون المقارن - دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي، دار الكتاب الحديث، 2006.
- [30]. Ankit Kumar Padhy, The artificial intelligence entities\Nirma University law Journal Issue-2, July, 2019.
- [31]. بن عودة حسكر مراد، اشكالية تطبيق احكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 15، العدد 1، 2022.
- [32]. عمر محمد منيب ادلبي، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق.
- [33]. ويقصد بالهيئة هي (هيئة الطرق والمواصلات الاماراتية).
- [34]. قرار المجلس التنفيذي رقم (3) لسنة 2019 بشأن تنظيم التجربة التشغيلية للمركبة ذاتية القيادة في إمارة دبي.
- [35]. مر مشروع القانون بسهولة نسبية في الهيئة التشريعية <https://www.alemithal.com/mediacenter/Details/441> بكاليفورنيا بعد إجراء العديد من التعديلات وينتقل بعد ذلك إلى قاعة الجمعية في كاليفورنيا للتصويت النهائي إذا تم التصويت لصالحه ويجب إعادة حالته إلى مجلس الشيوخ في كاليفورنيا للتصويت عليه مرة أخرى بسبب التعديلات وإذا تمت الموافقة عليه في كلا المجلسين سيرسل إلى مكتب الولاية الذي سيقدر اما توقيعه ليصبح قانونا أو نقضه.
- [36]. د. منى محمد العتريس الدسوقي، جرائم تقنيات الذكاء الاصطناعي والشخصية القانونية الالكترونية المستقلة - دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، العدد 81، سبتمبر 2022.
- [37]. Tom Stone, UK law makes OEMs responsible for self-driving crashes . <https://www.traffictechnologytoday.com/news/autonomous-vehicles/uk-law-makes-oems-responsible-for-self-driving-crashes.html>
- [38]. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات - القسم العام - النظرية العامة للجريمة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016.

- [39]. فخري الحديثي، شرح قانون العقوبات القسم العام، العاتك لصناعة الكتاب، بروت،.
- [40]. Dania Kirpichnikov, Albert Pavlyuk, Yulia Grebneva, Hilary Okagbue, Criminal liability of the artificial intekkgence, e3S web of conferences 159, 04025, 2020,.
- [41]. حسن يوسف مصطفى مقابله، نطاق المسؤولية الناشئة عن جرائم الذكاء الاصطناعي في التشريع الاردني، مجلة جامعة الزيتونة الاردنية للدراسات القانونية، إصدار خاص، المجلد الخامس ، 2024,.
- [42]. د. علي حسين الخلف، سلطان عبد القادر الشاوي ، المبادئ العامة في قانون العقوبات، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2010 .
- [43]. سعدون سيلينا، الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، ليبيا، 2022،
- [44]. حسين عباس حميد، المسؤولية الجنائية عن الاستخدام غير المشروع للذكاء الاصطناعي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، 2024،
- [45]. د. أمين مصطفى محمد، قانون العقوبات القسم العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2015،
- [46]. عمر محمد منيب ادلي، نطاق المسؤولية الجنائية الناشئة عن اخطاء الذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة الزيتونة الاردنية للدراسات القانونية، إصدار خاص، المجلد الخامس ، 2024,.
- [47]. الزهرة عبد الرحمان الحموتي، دور الذكاء الاصطناعي في سيادة القانون، مجلة جامعة الزيتونة الاردنية للدراسات القانونية، إصدار خاص، المجلد الخامس ، 2024،
- [48]. بخيت محمد العجة، من الآلات إلى الكيانات القانونية: الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي - التحديات و التطلعات "دراسة مقارنة في التشريعات المدنية، مجلة جامعة الزيتونة الاردنية للدراسات القانونية، إصدار خاص، المجلد الخامس ، 2024,.
- [49]. محمد عباس حمودي حسين الزبيدي، نور قيس محمد شاهين، ازمة النص الجنائي في مواجهة جرائم الذكاء الاصطناعي- دراسة تحليلية، مجلة جامعة الزيتونة الاردنية للدراسات القانونية، إصدار خاص، المجلد الخامس ، 2024
- [50]. شوقي البلاج، المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية، Journal of the Geopolitics and Geosatrategic Intellience , vol,4,no 2,oct 2023, .